الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

موجز سياساتي

سوء تخصيص الموارد، والتحول الهيكلي ونمو الإنتاجية في شمال أفريقيا

موجز

تتسم اقتصادات شمال أفريقيا بالبطء في التنويع الاقتصادي والبطالة المستمرة، ولاسيما في صفوف الشباب المتعلم. ولم تسجل إنتاجية العمالة سوى زيادة متواضعة بالمقارنة بالبلدان الناشئة الأكثر دينامية مثل الهند أو تركيا. وتشترك هذه الأنماط في منشأ مشترك، يكمن في وجود العديد من الاختلالات في الاقتصاد تحول دون كفاءة توزيع الموارد بين الشركات والقطاعات. وهذه الاختلالات ناجمة عن فشل له علاقة بالسوق والمؤسسات. ذلك أن عدم كفاءة المؤسسات قد يكون مصدر اختلالات محتملة خطيرة. ويمكن أن تترتب عن الإصلاحات الرامية للتصدي لهذه الاختلالات مكاسب في الإنتاجية مما يعزز التحول الهيكلي في شمال أفريقيا.[1]

مقدمة

تركز نظريات النمو الاقتصادي على أن التقدم التقني وتراكم رأس المال المادي والبشري، كلها عوامل أساسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن النمو يتركز، في المراحل المبكرة من التنمية، في عدد محدود من القطاعات المنخفضة الإنتاجية المصحوبة بتقدم محدود من الناحية التكنولوجية. ثم أن النمو يحدث بعد ذلك أساساً من خلال ظهور أنماط جديدة من الأنشطة الأكثر إنتاجية. وتنطوي هذه العملية، التي تسمى التحول الهيكلي، على إعادة تخصيص الموارد من الأنشطة القديمة نحو الجديدة، ومن القطاعات الأقل إنتاجية إلى تلك الأكثر انتاجية. وهذه الفكرة قديمة في الاقتصاد الإنمائي، حيث تعود إلى عهد آرثر لويس على الأقل، فهو الذي استرعى الانتباه إلى الثغرات الإنتاجية الكبيرة بين القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية (القطاعان الريفي والحضري، على سبيل المثال)، وأشار إلى أن إعادة توزيع العمالة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة من شأنه أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية.

[1] للمزيد من الاطلاع انظر تقرير نوعية المؤسسات والتحول الهيكلي في شمال أفريقيا الصادر عن اللجنة عام ٢٠١٩.

ذلك أن نمو الإنتاجية يمكن تحليله إلى عنصرين هما: ضمن القطاعات وفيما بين القطاعات. فالأول هو نمو الإنتاجية من خلال تحسين الإنتاجية ضمن القطاعات. والثاني هو الذي يسمى التحول الهيكلي. ومن البيانات المتاحة بشأن العمالة والقيمة المضافة للفترة ١٩٩٤ – ٢٠١٣، يمكن أن نلاحظ وجود بطء في نمو إنتاجية العمالة وكذلك القليل من التحول الهيكلي في شمال أفريقيا (انظر الجدول ١)، بالمقارنة مع البلدان الناشئة الأخرى. وخلال الفترة ذاتها، زادت إنتاجية العمالة بنسبة ٤.١٦ في المائة وسجل التحول الهيكلي نسبة ١١.٢ في المائة فقط. ويمكن مقارنة ذلك بأداء تركيا، على سبيل المثال، حيث حققت انتاجية عمالتها ٧.٧ في المائة وسجل عنصر التحول الهيكلي لديها نسبة ٤٤ في المائة. ويتضمن الجدول ١ السويد التي سجلت عنصرَ تحولٍ هيكلي سلبي خلال هذه الفترة. وهذه سمة عامة للبلدان المتقدمة حيث يكون النمو مدفوعاً أساسا بمكاسب في إنتاجية القطاعات. وفي الواقع، فإن الفجوات الإنتاجية بين القطاعات في البلدان النامية هي أقل بكثير منها في الاقتصادات الناشئة والبلدان الفقيرة، مما أدى إلى ضعف في المساهمة في تحقيق التحول الهيكلي.

الجدول ١:
تحليل نمو إنتاجية العمالة في شمال أفريقيا

	(١) نصيب الفرد نمو ن م ج	(٢) نمو الانتاجية	المائدة المستديرة –ألف (٣) ضمن القطاعات	(٤) فيما بين القطاعات	(٥) نمو الانتاجية	المائدة المستديرة –باء (٦) ب ضمن القطاعات	(٧) فيما بين القطاعات
الجزائر	٪ ١.٧٢	٪ ١.٢٤–	٪ ١.٠٨	٪ ٢.٣٢–	٪ ٣.٤	٪ ٣.١٨	٪ ٠.٢٢
مصر	٪ ٢.٤٩	٪ ٦.٢٣	٪ ١١.٠٨	٪ ٤.٨٤–	٪ ٦.٩٣	٪ ٦.٧٨	٪ ٠.١٤
ليبيا	٪ ٢.٣٧–	٪ ٩.٠٥–	٪١٢.٤٥–	٪ ٣.٣٩	٪ ٣.١–	٪ ٢.٨٥–	٪ ٠.٢٤
المغرب	٪ ٣.٠٨	٪ ٥.٤	٪ ٥.٣٩	٪ ٠.٠٣	٪ ٥.٧	٪ ٤.٤	٪ ١.٣٢
تونس	٪ ٢.٨٧	٪ ٥.٤	٪ ٥.٦٩	٪ ٠.٢٤	٪ ٧.٨	٪ ٧.١٩	٪ ٠.٦٥
شمال أفريقيا	٪ ١.٩	٪ ١.٣٥	٪ ٢.١٦	٪ ٠.٨	٪ ٤.١٦	٪ ٣.٧٤	٪ ٠.٤٢
تركيا	٪ ٢.٩٧	٪ ٧.٩	٪ ٧.٣	٪ ٠.٦	٪ ٧.٧	٪ ٤.٣	٪ ٣.٤
الهند	٪ ٥.٢	٪ ١٦.٨	٪ ١٥.٦	٪ ١.٢	٪ ١٦.٨	٪ ١٣.٧	٪ ٣.١
السويد	٪ ٢.٠٦	٪ ٦.٥٥	٪ ٧.٩٩	٪ ١.٤٤–	٪ ٥.٨٩	٪ ٦.١٩	٪ ٠.٢٩–

المصدر: GDP/capital: World Bank. Employment: ILO. Period 1994 – 2013.

وثمة حقيقة أخرى بشأن شمال أفريقيا هي استمرار ارتفاع معدل البطالة، حيث وصل إلى ١١,٥ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن السمات البارزة لتلك البطالة ارتفاعها في صفوف الشباب (٢٩.٥ في المائة في عام ٢٠١٧). وعلاوة على ذلك، فإن الشباب المتعلمين هم أكثر من يعاني من البطالة. فمثلا كان معدل البطالة في مصر في عام ٢٠١٥ بالنسبة للشباب من مستوى التعليم الأساسي هو ١٤.٩ في المائة، وبالنسبة للشباب ذوي التعليم العالي ٥٦.٧ في المائة (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية). وكانت الأنماط مماثلة في كل من الجزائر وتونس. وأخيرا، فإن مشاركة القوة العاملة منخفضة بشكل ملحوظ (٤١.٣ في المائة في عام ٢٠١٧ مقابل ٥٩.٣ في المائة على مستوى القارة الأفريقية بأسرها).

ويمكن أن يكون لتدني نمو الإنتاجية والتحول الهيكلي المصحوبين باستمرار ارتفاع معدلات البطالة، لاسيما بين الشباب المتعلم، سبب مشترك هو سوء تخصيص الموارد. فقد تحدثت المؤلفات الأدبية مؤخراً عن سوء تخصيص الموارد بوصفه سبباً هاماً من أسباب انخفاض نمو الانتاجية في البلدان النامية. ذلك أن سوء التخصيص يمنع من تخصيص الموارد بكفاءة نحو الشركات والأنشطة الأكثر إنتاجية فيدفع الانتاجية العامة نحو التدني. وقد قدّرت مؤلفات هسيه وكلينوف (٢٠٠٩) أن القضاء على الاختلالات يمكن أن يكون السبب في زيادة إنتاجية الصين من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة والهند من ٤٠ إلى ٦٠ في المائة.[٢] ويضر سوء تخصيص الموارد بالتحول الهيكلي من خلال منعه من تحويل تخصيص الموارد من الشركات

[٢] Hsieh, Chang-Tai and Peter J. Klenow, "Misallocation and Manufacturing Total Factor Productivity (TFP) in China and India". Quarterly Journal of Economics, November 2009, vol. 124, issue 4, pp. 1,403–1,448.

والأنشطة ذات الانتاجية المنخفضة نحو الشركات والأنشطة الأكثر الإنتاجية المرتفعة. ومن أجل التوصل إلى فهم أفضل لأثر سوء التخصيص على التحول الهيكلي وإيجاد فرص العمالة، ينبغي أولا النظر إلى مصادر سوء التخصيص.

مصادر سوء التخصيص: دور المؤسسات

سوء التخصيص هو نتيجة اختلالات في الاقتصاد، تمتد جذورها لتصل إلى المصادر الثلاثة التالية: (أ) أوجه القصور في الأسواق؛ (ب) النصوص القانونية، بما في ذلك سمات قانون الضرائب والأنظمة؛ (ج) الاجراءات التقديرية التي تعتمدها الحكومة أو الكيانات الأخرى (مثل المصارف) التي يطلق عليها اسم ''رأسمالية المحاباة''.

فتصحيح أوجه القصور في الأسواق هو الدور البارز الذي ينبغي أن تضطلع به الدولة، ولكن تدخل الدولة في الاقتصاد قد يكون في حد ذاتها مصدرا من مصادر اختلالات الاقتصاد. وفي أعقاب ما تركته تحديداً الحربان العالميتان والركود الكبير من آثار (مع ظهور النظرية الكينزية) تطورت النظريات لتشمل تثبيت الاقتصاد الكلي ودولة الرفاه. وبعد فشل ما يسمى بـ''توافق آراء واشنطن'' لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة وبعد حدوث ''معجزة شرق آسيا ''، ظهر مفهوم ''الدولة الإنمائية''، ليقود إلى توسيع مجالات تدخل الدولة. فانتشرت على نطاق واسع منذ ذلك الحين السياسات الإنمائية الفعالة الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية. وتتدرج تدخلات الدولة من سياسات الرعاية الاجتماعية مثل التخفيف من حدة الفقر، إلى سياسات التنمية الاقتصادية، مثل السياسات الصناعية الفعالة. والسياسات الصناعية الفعالة مثال يبرز الطبيعة المعقدة لتدخل الدولة وما لذلك من آثار يحتمل أن تسبب اختلالات للاقتصاد. وعلى الرغم من أن السياسات الصناعية يمكن أن تبررها النظرية الاقتصادية، بسبب فشل الأسواق، على سبيل المثال، فإن استهداف قطاعات معينة، أو حتى شركات بعينها قد يسهم في سوء تخصيص الموارد في ظل عدم كفاءة المؤسسات. فعلى سبيل المثال، عندما تستولي مصالح القطاع الخاص على المؤسسات، فليس هناك ما يضمن أن القطاعات أو الشركات التي تحصل على معاملة تفضيلية من جانب الدولة هي الأكثر إنتاجا. وعلاوة على ذلك، في هذا السياق، فإنه يمكن أن يكون لدى الشركات المرتبطة سياسياً وسائل قوية للتأثير على السياسات والأنظمة لكي تسير في خدمة مصالحها الخاصة.

ولذلك فإن تدخل الدولة بالغ الأهمية لفهم اختلالات الاقتصاد وانحرافاته من حيث الكفاءة في تخصيص الموارد. ويمكن تمييز نوعين رئيسيين في كيفية مساهمة الحكومات في سوء تخصيص الموارد هما:

(أ) عدم تدخل الدولة أو تدخلها بشكل غير كاف، بحيث لا تتدخل بالقدر الكافي لتصحيح إخفاقات السوق.

(ب) السياسات ''الخاطئة '' أو غير الكافية لمعالجة المشكلة بالطريق الصحيحة، إما طوعا أو كرها، وهو الأمر الذي قد يتسبب بذاته في نشوء الاختلالات. ويمكن أن يحدث ذلك عند تصميم السياسات أو عند تنفيذها.

وفي كلتا الحالتين، فإن عدم كفاية الإجراءات التي تتخذها الدولة يمكن تفسيره بمايلي:

(أ) أسباب تعود لتصميم السياسات، مثل وجود شركات لها نفوذ سياسي يؤثر على القوانين لتكون في مصلحتها.

(ب) بسبب طبيعة الأدوات المستخدمة: على سبيل المثال، الضرائب والإعانات التفضيلية لصالح بعض الشركات مما قد يؤدي إلى الاخلال بتكافوء الفرص؛ و

(ج) أسباب تعود لتنفيذ السياسات العامة، مثل استخدام البيروقراطيين لسلطتهم التقديرية للتمييز بين الشركات بتفضيل بعضها على بعض.

ويمكن أن يكون للاختلالات التي تتسبب فيها المؤسسات آثار هائلة على جميع مصادر النمو وعلى رأس المال والعمالة والتكنولوجيا على المستويين الكلي والجزئي. وقد وقفت على وجود اختلالات أسواق رأس المال مجموعةٌ واسعة من المؤلفات الأكاديمية باعتبارها من الأسباب الرئيسية لبطء التكيف الإنمائي والقطاعي في البلدان النامية. ومن أحد الاختلالات الرئيسية لأسواق رأس المال هو مجرد عدم توافر الائتمان لبعض الشركات أو عدم إمكانية وصولها إلى أسواق الأسهم الخاصة. ومع ذلك، يمكن أن يكون السبب في وجود اختلالات أسواق رأس المال هو انعدام أمن (متصور) في حقوق الملكية.

وتبين الكثير من الدراسات أن خسائر الإنتاجية الناجمة عن اختلالات أسواق رأس المال قد تكون خسائر معتبرة.[٣] وبالإضافة إلى منع الشركات المؤهلة من الحصول على ما تريده من رؤوس الأموال، فإن للقيود المالية تأثير كبير على دخول الشركات واعتمادها التكنولوجيات الجديدة.[٤] وهذا أمر بالغ الأهمية لحل مشكلة البطالة، لأن الشركات الصغيرة التي لديها امكانات كبيرة في النمو لا تدفع بوتيرة إيجاد الوظائف فحسب، ولكنها أيضاً هي الأكثر تضررا من القيود المالية.

ويبين تقرير القدرة التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للسنة ٢٠١٧– ٢٠١٨ أن الحصول على التمويل هو أحد العوامل الأكثر إشكالية لمزاولة الأعمال التجارية في بلدان شمال أفريقيا، على نحو ما أفاد به مسؤولو الشركات. وعلى نفس المنوال، تظهر استقصاءات الشركات لمجموعة البنك الدولي أن شركات شمال أفريقيا قد أبغلت كونها متضررة بشكل كبير فيما يخص الحصول على التمويل. وتبين نتائج الدراسات الاستقصائية أن ٢٨.٥ في المائة من شركات مصر، و٢٧.٧ من شركات المغرب، و٢٤ في المائة من شركات تونس قد اعتبرت التمويل عقبة كبيرة أو خطيرة. وعلى سبيل المقارنة، في بلدان أخرى مثل الصين والهند وتركيا، يفيد ١٥ في المائة من الشركات بأن التمويل يشكل عقبة كبيرة أو خطيرة.

وبالتالي، فإن الائتمان المحلي للقطاع الخاص ضعيف نسبيا في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، في ٢٠١٧، لم يمثل الائتمان للقطاع الخاص سوى ٢٤.٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، و٢٨.٥ في المائة لمصر، مقابل ٥, ٦٦ في المائة لتركيا و١٥٥ في المائة للصين.

وتؤثر الاختلالات كذلك على كفاءة توزيع رأس مال العمالة ورأس المال البشري في الاقتصاد. ويمكن أن تخضع أسواق العمل لاختلالات تعزى للأنظمة والسياسات العامة الأخرى، مثل الوظائف العامة على سبيل المثال. وثمة دراسات كثيرة قدمت أدلة تجريبية على أن البلدان النامية ذات القوانين المتشددة فيما يخص العمالة تميل إلى ارتفاع معدلات البطالة لديها، ولاسيما ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.[٥]

وأنظمة العمل الصارمة تخل بتوزيع الوظائف ومن ثم لها أثر سلبي كبير على مستويات الإنتاجية والنمو. وعلاوة على ذلك، فإنها يمكن أن تثبط الشركات عن توفير العمالة الرسمية وتدفعها إلى الاستعانة بالعمال بصورة غير رسمية مما لذلك

---

[٣] انظر على سبيل المثال Adasso Adamopoulos, Loren Brandt, Jessica Leight and Diego Restuccia, "Misallocation, Selection and Productivity: A Quantitative Analysis with Panel Data from China". January 2017, Revised November 2017. Working Paper 23039. انظر https://doi.org/ 10.3386 /w23039.

[٤] انظر، على سبيل المثال Virgiliu Midrigan and Daniel Yu Xu, "Finance and Misallocation: Evidence from Plant-Level Data", February 2014, *American Economic Review*, vol.104, No. 2, pp. 422-458

[٥] لإلقاء نظرة على هذا المسح، انظر: Simeon Djankov and Rita Ramalho, "Employment laws in developing countries", Journal of Comparative Economics, 2009, vol. 37, issue 1, pp. 3-13.

من تبعات سلبية تضر بنوعية الوظائف المنشأة، والاستحقاقات الاجتماعية المقدمة، والاستخدام الفعال للمهارات والوظائف على نحو دائم.

كما تنشأ الاختلالات في سوق العمل أيضا من الوظائف العامة، التي قد تسهم في سوء توزيع العمالة داخل الاقتصاد. وفي شمال أفريقيا، يتيح القطاع العام، باعتباره أكبر جهة لتوظيف العمال، رواتب شهرية واستقراراً مع مرور الوقت مما يجعله يجتذب ذوي المؤهلات العالية والعمال المهرة. وبالتالي، فإن العمل في القطاع العام يؤثر على قدرة القطاع الخاص على اجتذاب الموظفين المهرة وذوي المؤهلات العالية واستبقائهم. وعلاوة على ذلك، فإنه قد يكون لأقساط أجور القطاع العام أثر سلبي قوي على تراكم المهارات وتنميتها على حد سواء، وكذلك على توزيع المهارات والقوى العاملة. ومن دواعي القلق الأساسية أن الأجور في هذه الأسواق المشوهة لا تقدم إشارات إزاء الندرة النسبية لبعض المهارات أو القدرات أو وفرتها.

وقد يكون لعدم كفاءة المؤسسات أيضا آثار سلبية على التقدم التقني. وعلى سبيل المثال، فإن النظم التي تقيد الدخول وتحد من المنافسة قد تكون لها آثار ضارة على التقدم التقني وعلى الإنتاجية. أولا، لأنها قد تكون في صالح الشركات القائمة الأقل إنتاجية وتثني منظمي المشاريع الموهوبين من الذين بإمكانهم جلب التكنولوجيات الجديدة عن دخول الأسواق. وثانياً، لأنها تقلص الابتكار من خلال شرط عدم النزاع في الأسواق مما يحد من الحوافز على الابتكار. وثالثاً، بل إنها قد تشوه بنية الأنشطة الاقتصادية نحو أولئك الأكثر سعياً إلى تحقيق المكاسب الريعية.

وهناك العديد من مصادر الاختلالات، ولاسيما الاختلالات في رأس المال وأسواق اليد العاملة. ومع ذلك، هناك مصادر محتملة أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي أو نزع الملكية والنهب. فالشركات المرتبطة سياسياً يمكنها أن تحصل على ارباح كبيرة من خلال ارتباطاتها ويحتمل أن يكون لها تأثير ضخم على تخصيص الموارد.[٦] ذلك أن الاستفادات الكبيرة للعلاقات السياسية تعني أن الشركات غير المرتبطة لا يمكنها المنافسة ولا حتى دخول الأسواق، مما يعوق الابتكار والدينامية، وفي نهاية المطاف، يؤثر حتى على قدرة هذه الاقتصادات على التصدير. ففي تونس، على سبيل المثال، تظهر بيانات الفترة ١٩٩٤– ٢٠١٠ أن الشركات التي تملكها أسرة بن علي تتفوق على منافسيها في مجالات العمالة، والإنتاج، وحصة الأسواق والأرباح، فضلا عن فرص العمل ونمو الأرباح، وخاصة في القطاعات النظامية. والقطاعات التي تعمل فيها هذه الشركات المرتبطة سياسياً تحتاج إلى شروط موافقات على نحو غير متناسب وتفرض عليها قيود فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر.[٧]

ويأتي أحد الاختلالات المحتملة من عدم كفاية قدرة الدولة على دعم القطاع الخاص من خلال بيروقراطية شفافة وعادلة ذات أداء جيد، مما يضر بنمو الإنتاجية والتحول الهيكلي. ومن شأن الفساد أن يسهم بدرجة كبيرة في تقويض قدرة الدولة ويسبب اختلالات بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لموظفي الدولة في السلطات التعسفية، أن يميزوا بين الشركات عند تنفيذ السياسات والأنظمة. وفي المشتريات العامة، يمكن أن يؤدي الفساد إلى عدم الكفاءة في تخصيص الأموال العامة.

---

[٦] انظر، على سبيل المثال، Raymond Fisman, "Estimating the Value of Political Connections", The American Economic Review, 2001, vol. 91 No. 4, pp.1,095–1,102; Chekir Hamouda and Ishac Diwan, "Crony Capitalism in Egypt", *Journal of Globalization and Development, 2014*, vol. 5, issue 2, pp. 177-211; and Mirko Draca, Jason Garred, Leanne Stickland and Nele Warrinnier, "On Target? The Incidence of Sanctions Across Listed Firms in Iran", July 2017.

[٧] انظر الرابط Bob Rijkers, Caroline Freund and Antonio Nucifora, "The Perils of Industrial Policy: Evidence from Tunisia". http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/PerilsofIndustrialPolicy Tunisia.pdf.

وبالتالي يمكن للمؤسسات تهيئة بيئة حيث تواجه الشركات الكثير من الانحرافات التي تؤدي إلى خفض عائدات الاستثمار، مما لذلك من أثر محتمل على النمو الطويل الأجل. ولفهم ذلك، سنقوم بدراسة تأثير هذه الاختلالات التي تضعف القطاع الخاص وتحد من دخول شركات جديدة للاستثمار في التعليم. ذلك أن المزيج المكون من ضعف القطاع الخاص، وعدم كفاية الفرص المتاحة للعاملين المتعلمين يؤدي إلى حلقة مفرغة تتمثل فيما يلي: (أ) يبقى الشبان المتعلمون عاطلون عن العمل أو يشغلون وظائف تمنعهم من الاستفادة من مهاراتهم وتطويرها، (ب) لا تستفيد الشركات القائمة بالكامل من رأس المال البشري في الاقتصاد، (ج) يتم أضعاف العائدات من التعليم في القطاع الخاص؛ (د) ينحاز الاستثمار في التعليم إلى التعليم الرسمي المطلوب في القطاع العام.

ولعدم كفاءة المؤسسات، عن طريق خلقها لمختلف الاختلالات أو الإبقاء عليها، تأثير ضار على جميع مصادر النمو والتحول الهيكلي.

الأدلة التجريبية عن حجم الاختلالات في شمال أفريقيا

بينت المؤلفات الأكاديمية أن تشتت الإنتاجية في الاقتصاد على مستوى الشركة مقياس جيد لحجم الاختلالات. وهذا يتطلب الحصول على البيانات على مستوى الشركات، وهي بيانات لا تتوفر بصورة منهجية لبلدان شمال أفريقيا لعينات كبيرة من الشركات. ومع ذلك يمكننا الحصول على بعض الأفكار المتعمقة من استقصاءات الشركات التي يجريها البنك الدولي. ويوضع الجدول ٢ التوزيع الكامل لإنتاجية العوامل الإجمالية للشركات بعد تحويلها إلى لوغاريثم في بلدان شمال أفريقيا التي تتوافر عنها بيانات (مصر، والمغرب، والسودان، وتونس)

تشتت الانتاجية المقدرة عبر الشركات

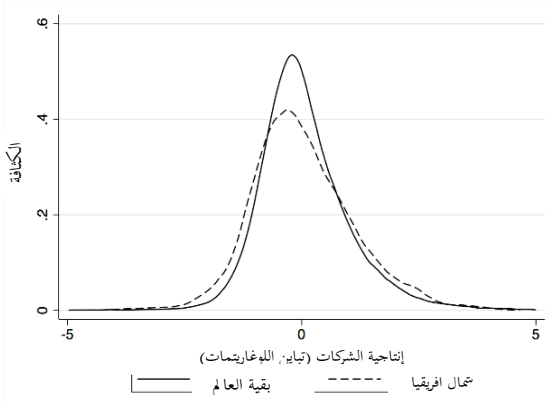

المصدر: **تقديرات استقصاءات الشركات الصادرة عن البنك الدولي**

تميل بلدان شمال أفريقيا إلى تشتت كبير في الإنتاجية مقارنة ببقية العالم، مما يشير إلى ارتفاع حجم الاختلالات في الاقتصاد (انظر الشكل المقابل).

نوعية المؤسسات في شمال أفريقيا

هناك العديد من المؤشرات التي تعكس نوعية المؤسسات في مختلف أبعادها. ويتضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أحد أكثر المؤشرات استخداماً لتقييم نوعية المؤسسات فيما يتعلق ببيئة الأعمال التجارية التي تنشئها. وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٨، حصلت مصر على المرتبة ١٢٨، وموريتانيا على المرتبة ١٥٠، والجزائر على المرتبة ١٦٦، والسودان على المرتبة ١٧٠، وحصلت ليبيا على المرتبة ١٨٥. وقد أبدى كل من المغرب وتونس أداء أفضل، حيث احتل المغرب المرتبة ٦٩ واحتلت تونس المرتبة ٨٨. ولا يزال ينبغي إجراء المزيد من التحسينات في بيئة الأعمال التجارية لإتاحة فرص متكافئة للاستثمار.

ويعرض الجدول ٢ أدناه المرتبات التي حصلت عليها بلدان شمال أفريقيا ضمن مجموعة فرعية من مؤشرات نوعية المؤسسات. وتشير الأرقام إلى أن مؤسسات شمال أفريقيا ذات نوعية رديئة نسبياً.

الجدول ٢: بعض المؤشرات عن نوعية المؤسسات

	مؤشر مدركات الفساد (٢٠١٨)، المرتبة أكبر من ١٨٠	مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي (٢٠١٧)، المرتبة الدنيا= ١٠٠	مؤشرات مجموعة إنترناشونل كرايسز غروب؛ نوعية البيروقراطية ٢٠١٥؛ المرتبة الدنيا= ٤	مؤشرات مجموعة إنترناشونل كرايسز غروب؛ مساءلة الحكومة ٢٠١٥؛ المرتبة العليا= ٦	المنتدى الاقتصادي العالمي — المؤسسات ٢٠١٨؛ المرتبة أكبر من ١٤٠	مؤشر الحوكمة الصادر عن مؤسسة مو إبراهيم، ٢٠١٨ المرتبة العليا= ١٠٠	مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي ٢٠١٨ ، المرتبة أكبر من ١٨٦
الجزائر	١٠٥	٢١	٢	٣.٥	١٢٠	٥٠	١٧١
مصر	١٠٥	٢٣	٢	٢	١٠٢	٥٠	١٤٤
ليبيا	١٧٠	٣	١.٥	٢		٢٨	
موريتانيا	١٤٤	٤٢			١٣٣	٤٣	١١٩
المغرب	٧٣	٢٥	٢	٤.٥	٥٤	٥٨	٧٥
السودان	١٧٢	٥	١	٢		٣١	١٦٦
تونس	٧٣	٤٤	٢	٤,٥	٧٥	٦٤	١٢٥

التوصيات الرئيسية

تعاني بلدان شمال أفريقيا من العديد من الاختلالات، التي تعود أسبابها إما إلى الأسواق وإما إلى المؤسسات. ومن الأهمية بمكان معالجة بعض الجوانب ذات الأهمية البالغة من حيث رداءة نوعية المؤسسات التي تضطلع بدور رئيسي في معالجة تلك الاختلالات. وينبغي التركيز على إجراء الإصلاحات الأساسية التي تحد من الاختلالات ذات الصلة بما يلي: (أ) وضع السياسات العامة وتنفيذها؛ (ب) تحسين فعالية الإنفاق العام (ج) سياسات المنافسة؛ (د) قدرة الدولة. وينبغي أن يتمثل جوهر هذه الإصلاحات في جعل السياسات العامة وتنفيذها أقل عرضة لتهيئة بيئة تمييزية بين الشركات والمستثمرين، من جهة، وتعزيز قدرة الدولة على جعل السياسات والخدمات العامة أكثر كفاءة، وأن تكون أكثر دعماً لنمو القطاع الخاص، من جهة أخرى. وعليه، تُقترح التوصيات الرئيسية التالية.

زيادة الشفافية في صنع القرار العام وفي تنفيذ السياسات العامة

ذلك أن الشفافية أمر بالغ الأهمية للتخفيف من حدة قضايا عدم التماثل المعلوماتي وبناء المصداقية في وضع السياسات وتنفيذها. ومن الأهمية بمكان الحد من السلطة التقديرية في جميع مراحل القرارات العامة وتمثل الشفافية شرطاً مسبقاً بالغ الأهمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النشر المنتظم للمعلومات المتصلة بالسياسات العامة (بما في ذلك الأهداف والتكاليف والآثار المتوقعة والغايات). وفيما يتعلق بجانب التنفيذ، يمكن نشر المعلومات بشأن السياسات (بما في ذلك الميزانيات والمواقع والأهداف والمعايير). وعلاوة على ذلك، يمكن نشر كافة الامتيازات التي تتلقاها أي شركة ضمن قاعدة بيانات مفتوحة.

بناء حوكمة شاملة للجميع من أجل وضع السياسات العامة

فالشفافية تسير جنباً إلى جنب مع الشمولية. وتمكِّن الشمولية من النظر إلى كافة المصالح والاستعانة بكافة المعلومات المتاحة، ولا سيما المعلومات الخاصة. والشمولية تعني أنه ينبغي تصميم السياسات على نحو يشرك جميع أصحاب المصلحة. ويمكن إجراء جلسات مناقشة مفتوحة مع المجتمع المدني بغرض تصميم السياسات.

تعزيز القيود التنفيذية

يؤدي تشديد الرقابة على عمليات صنع القرار داخل السلطة التنفيذية إلى: (أ) حالات عدم اليقين السياسي؛ (ب) حالات عدم اليقين بخصوص السياسات العامة المتبعة؛ (ج)؛ سياسات متحيزة تجاه المصالح الخاصة. وينطبق هذا بصفة خاصة عندما يكون هناك افتقار إلى الشفافية. ويحظى تعزيز القيود التنفيذية بأهمية رئيسية من أجل معالجة مصادر الاختلالات المؤسسية.

رقمنة الإدارة لتحقيق المزيد من الشفافية وتهيئة بيئة أعمال أقل تمييزاً

ذلك أن الاختلافات في اتخاذ القرارات الادارية قد يعزى إلى عدم تجانس كفاءات البيروقراطيين والتفاوت في الموارد بين الإدارات المحلية أو غير ذلك من العوامل. ويمكن للاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة أن يشكل وسيلة جيدة لمعالجة هذه المسائل.

الحد من تضارب المصالح في المشتريات العامة

يشكل الفساد في المشتريات العامة مسألة هامة، فهو مصدر كبير للاختلالات. ويشكل وضع السياسات الرامية إلى بناء الشفافية والمساءلة في عملية المشتريات أمراً بالغ الأهمية.

زيادة قدرة الدولة

لقدرة الدولة أهمية كبيرة لكي تتمكن الدول من تصميم السياسات المناسبة وتنفيذها. ويشكل إصلاح الخدمة المدنية مسألة هامة. وتشمل الأبعاد الهامة لتلك الإصلاحات تعزيز عملية استقدام الموظفين على أساس الجدارة، بعيداً عن النفوذ السياسي، وتحسين معايير التوظيف، وزيادة الشفافية في عمليات التوظيف وجعل عمليات الترقية أكثر خضوعاً لتقييم الأداء.

تعزيز المنافسة

يسبب الافتقار للمنافسة إضرارا بليغة على النمو والتخصيص الفعال للموارد. وينبغي تعزيز سياسة المنافسة وجعل الأسواق قابلة للمساءلة لتقف في وجه الممارسات المخلة بالمنافسة. وفي كثير من الأحيان تستخدم القوانين المنظمة للدخول كوسيلة تستعين بها الشركات القائمة التي لها سلطة سياسية لحماية وضعها أو يلجأ إليها البيروقراطيون للحصول على الريع. ويشكل القضاء على الحواجز التي تعترض سبيل دخول السوق أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصادات شمال أفريقيا.